PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Sabah El Kheir (Magazine)**
DATE:	**16-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**125,000**
TITLE :	**Foreigners control 61% of the market**
PAGE:	**58 & 59**
ARTICLE TYPE:	**Company Mention**
REPORTER:	**Mohamed Abdel Aaty**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

المصريون اضطروا للبيع:

الأجانب يسيطرون على 61% من سوق

محمد عبدالعاطى - ريشة: خضر حسن

على مر السنين استمر العبث بسوق الدواء الحكومى حتى تعرض للانهيار وبات لا يصلح لأى منافسة أمام شركات القطاع الخاص التى توغلت بقوة، خاصة الأجنبية منها حيث استفادت بقوة واستحوذت على الجانب الأكبر من السوق وسط انهيار مستمر لكل المكاسب التى حققتها وباتت القيمة الحقيقية لشركات قطاع الأعمال فى أصولها الثابتة فقط.

بدأ قطاع الدواء الحكومى يعرف طريقه الصحيح إلى مصر عام ١٩٣٩، حين أنشأ طلعت باشا حرب شركة مصر للمستحضرات الصيدلية والكيميائية، وازدهر هذا القطاع فى الستينيات من القرن الماضى وأصبحت مصر تصدر كميات كبيرة من الدواء إلى الخارج لأفريقيا وآسيا وبعض دول أمريكا الجنوبية.

• انهيار القطاع الحكومى

بعد سلسلة من الاندماجات والتخلص من بعض الشركات.. أصبحت الشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستحضرات الطبية هى الممثل الرئيسى للقطاع الحكومى وتندرج تحتها ١١ شركة هى شركة تنمية الصناعات الكيميائية «سيد»، شركة «النيل للأدوية»، شركة «ممفيس للأدوية»، شركة «القاهرة للأدوية»، الشركة العربية للأدوية، شركة «الإسكندرية للأدوية»، شركة النصر للكيماويات الدوائية، شركة الجمهورية للأدوية، الشركة المصرية لتجارة الادوية، شركة ال ؛زات الدوائية وشركة «مصر للمستحضرات الطبية».

وفى عام ١٩٩١ سيطر القطاع الحكومى على ٧٨٪ من سوق الدواء فى مصر، أما فى ٢٠١٥ فحقق أقل من ٧٪ وهذا الفارق الكبير ذهب بطبيعة الحال إلى القطاع الخاص وجزء كبير منه للشركات الأجنبية بعدما حصلوا على تسهيلات فى الأراضى والتمتع بإعفاءات جمركية

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

الدواء المصرية

محمود فؤاد

د. جلال غراب

مبيعات القطاع الخاص بلغت 33 مليار جنيه في 2015

القطاع الحكومى يكاد يتلاشى ومبيعاته لا تتجاوز 7%

وضريبية وفرض أسعار مغالى فى تقديرها للمنتجات الدوائية.. واكتمل المشهد الكوميدى مع إصرار الحكومة على الاحتفاظ بأسعار عفى عليها الزمن فيوجد ٧٤٤ منتجا دوائيا تتراوح أسعارها بين ٨٠ قرشا وحتى ٣٣ جنيها، وهذه الأسعار منذ أكثر من ٢٠ سنة ولا تزال مطبقة، أما نفس الأصناف فى القطاع الخاص فيصل بعض الأسعار فيها إلى ٢٦٣ جنيها، وأحيانا لا يجرى إنتاجها بسبب عدم تحقيقها لأرباح.

واستمر العبث بسوق الدواء فى ٢٠٠٥.. حين قرر أحد وزراء الحكومة نقل جميع شركات الدواء الحكومية إلى أبوزعبل، ورصد ٥٠٠ مليون جنيه كمرحلة أولى من أجل إتمام هذه الخطة التى جرت من أجل التطوير والبناء، واتضح بعد ذلك أن الخطة الحقيقية هى الاستفادة من أراضى وأصول القطاع الحكومى فى القاهرة ولم يكن يدرك وقتها هذا الوزير أن منطقة أبوزعبل ملوثة للبيئة ولا يصلح فيها إقامة أى مصنع للدواء وجرى إجهاض الخطة فى ٢٠٠٨.. وطوال الثلاث سنوات التى جرى الإعداد فيها للخطة كانت أى مطالب للشركات الحكومية يجرى تأجيلها لحين الانتقال إلى هذه المنطقة الملوثة، وجرى استكمال الانهيار.

وتمثل الشركة المصرية لتجارة الأدوية علامة فارقة فى تاريخ القطاع الحكومى.. حيث كانت تمثل ركيزة أساسية فى جلب المنتجات الدوائية من الخارج التى لا غنى عنها فى السوق المصرية بداية من الأنسولين، أدوية الأورام وألبان الأطفال، ويجرى تكبيلها، لاسيما أن الحكومة مدينة لها بـ ٩٠٠ مليون جنيه ولم يجر تسديدها حتى الآن.

• القطاع الخاص يسيطر

كان طبيعيا أن تحقق سوق الدواء فى القطاع الخاص فى عام ٢٠١٥ مبيعات تقدر بـ ٣٣ مليار جنيه.. وذلك دون حساب القطاع الذى تشرف عليه الشرطة أو القوات المسلحة، أما القطاع الحكومى فلا يمثل فى السوق إلا ٧٪ من حجم السوق على أقصى تقدير.

أما بالنسبة للأجانب فيملكون ٦١٪ من سوق صناعة الدواء فى مصر، وهو ما يدل على حالة التوغل الشديد من بيوت الخبرة العالمية من أجل الاستفادة من الأمراض المتوطنة بين الشعب.

فى آخر إحصائية صادرة من منظمة «أى إم إس» للمعلومات.. جرى الكشف فيها عن حجم مبيعات القطاع الخاص فى سوق الدواء حيث تصدرت شركة «جلاكسو سميث كلاين» الإنجليزية حجم المبيعات فى مصر بمبلغ ٢,٥٢٨ مليار جنيه، أما المركز الثانى فكان من نصيب شركة «نوفارتس» متعددة الجنسيات، ومقرها سويسرا وحققت مبيعات فى ٢٠١٥ وصلت إلى ٢,٤٦٧ مليار جنيه.. وجاء المركز الثالث شركة «سانوفي» الفرنسية بمبيعات وصلت إلى ١,٦٩٥ مليار جنيه.

وفى المركز الرابع جاءت شركة فاركو بمبيعات بلغت ١,٥١٨، وفى المركز الخامس شركة «إيبيكو» ووصلت المبيعات إلى ١,٤٢٠ مليار جنيه، وفى المركز السادس شركة «أمون» التى استحوذت عليها شركة «فالينت» الكندية بمبيعات بلغت ١,١٦٥ مليار جنيه، وجاءت شركة «فايزر» الأمريكية بعدما حققت مبيعات بـ ١,٠٢٣ مليار جنيه فى المركز السابع، ثم «إيفا فارما» فى المركز الثامن بمليار جنيه مبيعات، وشركة «ماركيرل» التى بدأت تحصل على أدوية الفيروسات الكبدية وحققت مبيعات بـ ٦٥١ مليون جنيه ثم شركة «إم إس دي» الأمريكية.. وحققت مبيعات بـ ٦٢٥ مليون جنيه، وشركة «الحكمة» الأردنية وحصلت على مبيعات بـ ٥٩٢ مليون جنيه، وشركة «جلوبال نابي» وبلغت مبيعاتها ٥٨٦ مليون جنيه.

• الدواء أمن قومى

أكد «محمود فؤاد» مدير «المركز المصرى للحق فى الدواء».. أن الأنظمة السابقة مكنت القطاع الخاص من الحصول على تسهيلات أكثر ونفوذا أكبر للسيطرة على سوق الدواء فى مصر من القطاع الحكومى.. وأضاف فؤاد إن التساهل فى منح القطاع الخاص أغلب المميزات قابله فى الجبهة الأخرى إهمال للشركات الحكومية، فجرى حجب جميع خطط التطوير وعدم الاستعانة بالكفاءات العلمية لتذهب إلى الشركات والمصانع الخاصة، فضلا عن عدم تعيين شركات جديدة.

واستكمل فؤاد حديثه أن القطاع الخاص لا يفكر إلا فى تحقيق الأرباح دون مراعاة لأى تسهيلات قدمتها الدولة له.

وأكد فؤاد أن الدواء أصبح أحد العوامل المؤثرة فى القرار السياسى وقد جرى تقديم مذكرة إلى السيد رئيس الجمهورية، من أجل الاهتمام بالسوق الحكومية ويكفى أن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء كشف عن أن ٥٨ مليون مواطن مصرى ترددوا على المستشفيات فى عام واحد، ونحن بحاجة إلى قطاع حكومى يحقق أرباحا لأنها خط الدفاع الأول للمريض المصرى.

وتطرق فؤاد إلى أن الشركات فى القطاع الخاص تحقق نموا يبلغ فى بعض الأحيان ١٤ ٪ بينما فى القطاع الحكومى فأحيانا لا يتجاوز النمو ٢٪.

وحذر فؤاد من خطورة ما تقوم به كل من إسرائيل وإيران من التوسع فى بناء مصانع إنتاج الأنسولين والاتجاه إلى توفير منتجات كبيرة فى أفريقيا من أجل لعب دور فى صناعة القرار هناك بمساعدة من إحدى الشركات الدنماركية، وأن الدولة المصرية تنبهت لخطورة الموقف وبدأ الاعتماد على كيانات مصرية ووطنية لإنتاجه بضخ ٥٠ مليون جنيه لحماية المواطن، خاصة أنه فى عام ٢٠٠٢ ضغطت إحدى الشركات فى الدنمارك.. وهى الأولى فى انتاج الأنسولين فى العالم وحرمت بعض الدول العربية منه على خلفية الرسوم المسيئة للرسول وحدثت بعض حالات الوفيات بسبب هذه الخطوة ونفس الأمر تكرر فى عام ٢٠٠٥، حين ضغطت بعض شركات الدواء الأمريكية على مصر من أجل عدم تسجيل الدواء كما جاء فى اتفاقية التجارة العالمية، ومن جانبه أكد الدكتور جلال غراب - رئيس الشركة القابضة للأدوية السابق - أن القطاع الحكومى يحقق أرباحا ولكنها قليلة للغاية ولا تتناسب مع حجم ما يمتلكه من بنية تحتية، مشيرا إلى أن عمليات تعيينات الموظفين العشوائية بعد الثورة تسببت فى مزيد من التهالك للقطاع، فضلا عن مطالب بعض العالمين بالحصول زيادة وحوافز فى المرتبات مما زاد من الضغوط عليه.

وأضاف غراب إنه كان لديه اقتراح بأن يجرى نقل جميع شركات الدواء إلى الصحراء والاستفادة من ثمن الأراضى والأصول التى تمتلكها شركات القطاع العام، من أجل إعادة تطويره، ولكن لم يجر التنفيذ، مشيرا إلى أن الشركات الحكومية تعانى فى الفترة الأخيرة.●